



إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية  
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: بشأن اختلالات الاستفادة من الدعم الاجتماعي

**سلام تام بوجود مولانا الإمام؛**

إذا كانت الحكومة قد بذلت مجهودات جبارة من أجل تعميم الحماية الاجتماعية وتوسيع برامج الدعم الاجتماعي المباشر، بهدف تحسين أوضاع الفئات الهشة وتقليل الفوارق الاجتماعية والمجالية. ، فإن الثابت من خلال تنزيل هذه البرامج على أرض الواقع إفراز مجموعة من الاختلالات، سواء على مستوى تحديد المستفيدين أو دقة الاستهداف، مما أدى إلى إقصاء أسر تعيش أوضاعًا اجتماعية هشة وتستحق الدعم أو إيقاف الدعم أو الاستفادة من التغطية الصحية لأشخاص بكيفية مفاجئة، مقابل استفادة فئات أخرى لا تعكس وضعيتها المعيشية الحقيقية مؤشرات الهشاشة المعتمدة، و هي اختلالات تشوش على الأهداف الإنسانية و الاجتماعية لهذه البرامج. ومن المؤكد أن هذه الاختلالات ترجع في أغلبها إلى عدم دقة المؤشرات الاجتماعية المعتمدة في تقييم الشروط المطلوبة للاستفادة من البرامج المذكورة، والتي لا تراعي في كثير من الحالات التحولات الاقتصادية وارتفاع كلفة المعيشة، ولا تأخذ بعين الاعتبار الفوارق المجالية، ووضعية الشغل غير المستقر، وتعدد مصادر الدخل غير القار، وكذا الأعباء الاجتماعية الحقيقية للأسر. لأجله نسألكم السيد الوزيرة المحترمة عن التدابير التي تعزمون اتخاذها من أجل مراجعة المؤشرات المذكورة بما يكفل إنصاف أكثر في الاستهداف ويراعي الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الفعلية للأسر؟ وما هي التدابير المزمع اتخاذها لتمكين المتضررين من الإقصاء غير المبرر من آليات الطعن والمراجعة في آجال معقولة وشفافة؟

**وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.**

**الإمضاء**

حنين محمد

